

Distr.: General
7 September 2004
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البند ١٠٥ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري:
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل
بذلك من تعصب، والتنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وخطة
عمل ديربان

مذكرة من الأمين العام**

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة التقرير الأولي الذي أعده دودو
دين المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري
وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٦٠/٥٨.

.A/59/150

*

قدم هذا التقرير بعد الموعد المحدد له بغية تضمينه أحدث المعلومات.

**

041004 041004 04-50053 (A)



يذكر المقرر الخاص في هذا التقرير بالأنشطة التي شارك فيها في إطار متابعة المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والفصل العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. فقد حضر أعمال الدورة الستين للجنة حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠٠٤ حيث قدم تقريره الثاني عن حالة السكان المسلمين والعرب في مختلف مناطق العالم في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (E/CN.4/2004/19)، وتقريره العام عن الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (E/CN.4/2004/18) وكذلك تقاريره عن زيارته لغيانا وترينيداد وتوباغو (E/CN.4/2004/18/Add.1) وكنسدا (E/CN.4/2004/18/Add.2) وكولومبيا (E/CN.4/2004/18/Add.3)، وتقريره الأولي عن كوت ديفوار (E/CN.4/2004/18/Add.4). كما شارك المقرر الخاص في عدد من الاجتماعات والحلقات الدراسية. واجتمع في ١ آذار/مارس ٢٠٠٤ بأعضاء لجنة القضاء على التمييز العنصري، الذين أشادوا بهذا الاجتماع المفيد. وفي ٩ و ١٠ آذار/مارس توجه المقرر الخاص إلى واشنطن للاجتماع بلجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وكذلك بعدد من المنظمات غير الحكومية. وشارك المقرر الخاص أيضا في المنتدى الأول لحقوق الإنسان الذي نظمه اليونسكو في مدينة نانت (فرنسا) في الفترة من ١٦ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٤، وشارك بخاصة في دورة عن العولمة ومكافحة جميع أشكال التمييز والاستبعاد. وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٥ حزيران/يونيه شارك المقرر الخاص في الاجتماع الحادي عشر للمقرررين الخاصين والممثلين الخاصين والخبراء المستقلين ورؤساء الأفرقة العاملة التابعين للجنة حقوق الإنسان.

ويتعلق هذا التقرير أيضا بزيارة المقرر الخاص لكوت ديفوار التي لاحظ في أعقابها أن هذا البلد وإن لم يشهد تاريخا من كراهية الأجانب، فإن الأزمة الحالية التي يمر بها قد أدت إلى حدوث صدع في النسيج المشترك بين الإثنيات وزجت به في دينامية كراهية الأجانب. ومن ثم فإن المقرر الخاص يؤكد ضرورة أن تعمل جميع عناصر الأزمة الإفوارية على تطوير رسالة واضحة تعترف بخطور الانفصام العرقي وتعرب عن رغبتها في مكافحة دينامية كراهية الأجانب. ويشمل التقرير أيضا زيارة المقرر الخاص مؤخرا لأمريكا الوسطى وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا ويشير إلى العمق التاريخي للتمييز العنصري في هذه المنطقة، ويؤكد أيضا عدم اعتراف السلطات السياسية اعترافا تاما بهذه الحقيقة كما يؤكد أهمية وضع استراتيجية لمكافحة التمييز العنصري ترتبط ببناء تعددية ثقافية ديمقراطية فعلية.

وفيما يتعلق بالظواهر المعاصرة للعنصرية، والتمييز العنصري، وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، أكد المقرر الخاص على الرهانات الجديدة في مجال مكافحة التمييز العنصري وكرهية الأجانب، كما أكد بخاصة ضعف جبهة الضحايا. وأكد أيضا

أهمية الجبهة الثقافية في مواجهة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وتعدد المعركة ضد جميع هذه الأشكال نظرا لانصهار الجانب العرقي أو الإثني مع الجانب الديني والثقافي. ثم علاج المقرر الخاص بعد ذلك كراهية الإسلام ومعاداة السامية وكراهية المسيحية وكذلك العنصرية في مجال الرياضة وعلى شبكة الإنترنت. وقدم آراء واقتراحات بشأن معالجة هذه المسائل. وأوضح أيضا التدابير التي اتخذها عدد من البلدان لمكافحة التمييز العنصري وكراهية الأجانب وأعرب في النهاية عن توصياته.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٥	٤-١	مقدمة - أولاً
٦	٢٤-٥	أنشطة المقرر الخاص - ثانياً
٦	٨-٥	المشاركة في أعمال الدورة الستين للجنة حقوق الإنسان - ألف
٨	١٢-٩	التنسيق مع آليات لحقوق الإنسان والمشاركة في اجتماعات متنوعة . . . - باء
١٠	٢٤-١٣	المهام في الميدان - جيم
١٦	٤٠-٢٥	مظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب - ثالثاً
١٦	٢٨-٢٥	تصاعد كراهية الأجانب وضعف الحماية المتعلقة ببعض أوجه التمييز . . - ألف
١٩	٣١-٢٩	الدعاية العنصرية على شبكة الإنترنت - باء
٢٠	٣٥-٣٢	العنصرية والرياضة - جيم
٢١	٤٠-٣٦	مظاهر العنصرية المرتبطة بمعاداة السامية وكراهية الإسلام - دال
٢٣	٤٤-٤١	التدابير التي اتخذتها أو تتوخى اتخاذها حكومات أو هيئات قضائية أو جهات أخرى - رابعاً
٢٣	٤١	كندا - ألف
٢٤	٤٣-٤٢	سويسرا - باء
٢٤	٤٤	هولندا - جيم
٢٥	٤٥	الاستنتاجات والتوصيات - خامساً

أولا - مقدمة

١ - في قرارها ١٦٠/٥٨ المؤرخ ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٤ المتعلق بالجهود العالمية من أجل القضاء التام على العنصري والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وبرنامج عمل ديربان، أعربت الجمعية العامة عن بالغ القلق من أن العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وأعمال عنف لا تزال قائمة على الرغم من الجهود المتواصلة بل ويتنامى حجمها وتتخذ أشكالا جديدة بشكل مستمر، بما في ذلك الاتجاهات الرامية إلى إرساء سياسات تقوم على التفوق أو الاستثناء العنصري والديني والعنصري والثقافي والقومي، كما أعربت الجمعية العامة عن جزعها بصفة خاصة إزاء تفاقم العنف بدوافع عنصرية وأفكار تدعو لكراهية الأجانب في أجزاء عديدة من العالم، في الدوائر السياسية وفي مجال الرأي العام وفي المجتمع ككل نتيجة أمور من بينها انبعاث أنشطة رابطات أنشئت على أساس برامج ومواثيق عنصرية ومحرضة على كراهية الأجانب، والتمادي في استعمال تلك البرامج والمواثيق لترويج الأيديولوجيات العنصرية أو التحريض على اعتناقها. ولاحظت الجمعية العامة في هذا السياق وببالغ القلق تصاعد معاداة السامية وكراهية الإسلام في أنحاء مختلفة من العالم فضلا عن ظهور حركات عنصرية وحركات عنيفة تقوم على العنصرية والآراء التمييزية الموجهة ضد الجماعات العربية والمسيحية واليهودية والمسلمة، وجماعات السكان المنحدرين من أصل أفريقي وآسيوي وغيرها. وأعربت الجمعية العامة أيضا عن قلقها البالغ لاستخدام التكنولوجيا الجديدة بما فيها الإنترنت، من جانب أولئك الذين يروجون للعنصرية والتمييز العنصري من أجل نشر آرائهم المقيتة.

٢ - ومن ثم فقد أكدت الجمعية العامة أن الدول هي المسؤولة عن اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الأعمال الإجرامية التي ترتكب بدوافع من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بما في ذلك التدابير الكفيلة باعتبار مثل هذه الدوافع عاملا مشددا لأغراض الحكم بالإدانة، وذلك من أجل منع عدم المعاقبة على ارتكاب هذه الجرائم وكفالة سيادة القانون؛ وأدانت أيضا إساءة استخدام وسائل الإعلام المطبوعة والسمعية والبصرية والإلكترونية وتكنولوجيا الاتصالات الجديدة، بما فيها الإنترنت، في التحريض على العنف بدوافع من الحقد العنصري، وتهيئ بالدول أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة هذا الشكل من أشكال العنصرية وفقا للالتزامات التي قطعتها على نفسها في إعلان وبرنامج عمل ديربان (A/CONF.189/12 و Corr.1)، ولا سيما الفقرة ١٤٧ من برنامج العمل، وذلك وفقا للمعايير الدولية والإقليمية الحالية لحرية التعبير، مع اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان الحق في حرية الرأي والتعبير؛ كما أدانت المنتديات والمنظمات

السياسية التي تقوم على العنصرية وكرهية الأجانب أو على عقائد التفوق العرقي وما يتصل به من تمييز، وكذلك التشريعات والممارسات القائمة على العنصري والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بوصفها لا تتفق مع الديمقراطية وأسلوب الحكم الشفاف الخاضع للمساءلة.

٣ - وطلبت الجمعية العامة إلى المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب مواصلة تبادل الآراء مع الدول الأعضاء والآليات ذات الصلة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات في منظومة الأمم المتحدة من أجل زيادة فعاليتها وتعاونها. كما طلبت إليه أن يجمع معلومات من جميع الأطراف المعنية ويتخذ الإجراءات اللازمة لدى حصوله على معلومات موثوق بها، وأن يتابع المعلومات المستقاه من الرسائل والزيارات القطرية ويلتمس آراء الحكومات وتعليقاتها ويعرضها في تقاريره حسب الاقتضاء. وطلبت الجمعية في القرار نفسه إلى الدول الأعضاء التعاون مع المقرر الخاص والنظر بجدية في طلباته زيارة بلدانها لتمكينه من الوفاء بولايته على نحو تام وفعال. وحثت الجمعية العامة الدول الأعضاء على دراسة تنفيذ التوصيات التي يعرب عنها المقرر الخاص في تقاريره، وطلبت إلى جميع الأطراف الأخرى المعنية تنفيذ هذه التوصيات. كما طلبت إلى الأمين العام أن يزود المقرر الخاص بجميع المساعدات البشرية والمالية اللازمة لإنجاز ولايته بكفاءة وفعالية وعلى وجه السرعة وأن يقدم إليها تقريراً عن أنشطته في دورتها التاسعة والخمسين.

٤ - ويقدم هذا التقرير تنفيذاً لهذا القرار مع التأكيد على أهم أحكامه.

ثانياً - أنشطة المقرر الخاص

ألف - المشاركة في أعمال الدورة الستين للجنة حقوق الإنسان

٥ - في الفترة من ٢٢ إلى ٢٧ آذار/مارس شارك المقرر الخاص في أعمال الدورة الستين للجنة حقوق الإنسان، وقدم إليها تقريره الثاني عن حالة السكان المسلمين والعرب في مختلف أنحاء العالم بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (E/CN.4/2004/19)، وتقريره العام عن الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (E/CN.4/2004/18)، وكذلك تقاريره عن زيارته لغيانا وترينيداد وتوباغو (E/CN.4/2004/18/Add.1) وكنسدا (E/CN.4/2004/18/Add.2) وكولومبيا (E/CN.4/2004/18/Add.3) وتقريره الأولي عن كوت ديفوار (E/CN.4/2004/18/Add.4).

وكانت هذه الزيارات موضوع عرض مقتضب في تقريره الأخير إلى الجمعية العامة (انظر A/58/313، الفقرات ١٨ إلى ٢٣).

٦ - وأوضح المقرر الخاص أنه رغم التزام المجتمع الدولي في ديربان بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب والتعصب، فإن أشكال هذه الظواهر ما زالت تثير القلق وتتخذ اتجاهين خطيرين: (١) رسوخ الأشكال التقليدية للتمييز العنصري القائم على اللون وتزايدها وحيويتها، وهي تستهدف أساسا السود والآسيويين والشعوب الأصلية والعرب والعجر، كما تتضح أيضا في معاداة السامية وكرهية الإسلام ونظم الطبقات؛ (٢) ظهور أشكال جديدة من التمييز تستهدف غير القومي واللاجئ والمهاجر.

٧ - ويتسم كل شكل من هذه الأشكال سواء كان قديما أو حديثا بتفرده المتعلق بطبيعة وجوده وعمقه التاريخي وتأصله الجغرافي، وإن كانت كلها قد انتعشت نتيجة وجود ثقافة تمييزية جديدة ماكرة ناجمة عن التقاء عوامل أيديولوجية وسياسية واقتصادية واجتماعية. وهناك العديد من التفسيرات لهذا التقهقر في المعركة الحالية ضد العنصرية من بينها دون شك الكف عن التعبئة السياسية لإعمال برنامج عمل ديربان، وكذلك تفعيل مكافحة الإرهاب في جدول الأعمال الدولي بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المؤسفة.

٨ - واقترح المقرر الخاص على لجنة حقوق الإنسان، على سبيل التوصية النهائية، أن تتبع الأنشطة التي تنوي الدول الاضطلاع بها ضد العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب الخطوط التوجيهية التالية:

(أ) الإسراع بوضع برامج على الصعيد الوطني لمكافحة هذه الآفات، على أساس الصكوك الدولية ذات الصلة وإعلان وبرنامج عمل ديربان؛

(ب) الإدماج الفطن في هذه البرامج للعمق الثقافي للعنصرية والتمييز الذي يتضح في شكل تعصب سياسي وثقافي متزايد ضد السمات والرموز والتعبيرات الثقافية والدينية للمجتمعات أو الجماعات أو الأشخاص؛

(ج) يجب على جميع البلدان إيلاء اهتمام خاص ويقظ، حيث أن رفض حقيقة التعددية الاثنية والثقافية والدينية أو عدم الاعتراف بها يشكل عاملا أساسيا في تطور الأشكال الجديدة للعنصرية والتمييز العنصري؛

(د) يجب أن يشكل تشجيع التعددية بوصفها قيمة هامة في مجال الاعتراف بالتنوع واحترامه وحمايته وبخاصة فيما يتعلق بالخصائص والتعبيرات الثقافية والدينية، بعدا سياسيا في هذه البرامج؛

- (هـ) الضرورة الملحة لوجود علاقة منطقية بين مكافحة العنصرية والتمييز بجميع أشكالهما ومظاهرها وبخاصة مع تشجيع حوار الثقافات والأديان وبين إرساء تعددية ثقافية وديمقراطية قائمة على المساواة؛
- (و) التطبيق اليقظ والمتوازن لوثيقة ديربان الختامية فيما يتعلق بالاعتراف بتزايد كراهية الإسلام ومعاداة السامية ومعالجتها في العمق؛
- (ز) الاعتراف بتزايد العنصرية في مجال الرياضة ومعالجتها باتخاذ تدابير واقعية من جانب جميع الدول وكذلك بالتعاون الوثيق بين المحافل الرياضية الدولية.

باء - التنسيق مع آليات أخرى لحقوق الإنسان والمشاركة في اجتماعات متنوعة

- ٩ - واصل المقرر الخاص عملية التشاور المنتظمة مع لجنة القضاء على التمييز العنصري التي بدأها في ١ آذار/مارس ٢٠٠٤، فاجتمع بأعضائها وأعرب لهم عن ملاحظاته حول البلدان التي قام بزيارتها (غيانا وترينيداد وتوباغو وكولومبيا وكندا). وأشار أعضاء اللجنة بهذا الاجتماع وعدوه مفيدا لتبادل البيانات الفعلية بشأن مختلف البلدان، وللإبقاء على نهج متسق للنظر في الأوضاع بمختلف الآليات.
- ١٠ - وأجرى المقرر الخاص يومي ٩ و ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٤ زيارة لواشنطن بدعوة من اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان وعدد من المنظمات غير الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعمل على مكافحة العنصرية والتمييز العنصري. ودعيت السيدة أدنا رولاند الخبيرة البارزة في مجال تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان إلى هذه الاجتماعات. ويعد الاجتماع مع اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان الثاني من نوعه ويدخل في إطار عملية التبادل المنتظمة للمعلومات وتنسيق الأنشطة التي ستضطلع بها الآليتان في المناطق الأمريكية. وقدم المقرر الخاص أهم ملاحظاته حول زيارته لغيانا وترينيداد وتوباغو وكولومبيا وكندا. ولفت انتباه أعضاء اللجنة إلى العمق الثقافي في هذه البلدان للموروث التاريخي للعنصرية والتمييز وهو الركيزة الأيديولوجية لتبرير الاسترقاق عبر الأطلنطي والنظام الاستعماري. ويواصل العامل العرقي بدرجات متفاوتة، ونتيجته الطبيعية أي معيار لون البشرة، تشكيل هياكل المجتمع في العمق. ويرى المقرر الخاص أن هذا الواقع غير معترف به وغير معالج بصورة كافية من قبل السلطات السياسية في بلدان المنطقة. وسمحت الاجتماعات مع المنظمات غير الحكومية في إطار المنتدى الذي نظمته Global Rights، بالتذكير بالدور الأساسي الذي اضطلعت به هذه المنظمات خلال المؤتمر العالمي لمعاهدة العنصرية حيث قدمت وثائق وقائعية عن مظاهر العنصرية والتمييز العنصري. ولفت المقرر الخاص أيضا انتباه ممثلي المنظمات غير الحكومية إلى السياق الدولي غير المواتي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري نتيجة التصميم

المفرط على مكافحة الإرهاب. وأكد في هذا السياق ضرورة تحقيق المزيد من التعبئة واليقظة من قبل المجتمع المدني للتنديد بنتائج "الأولوية الأمنية" وبخاصة تهميش احترام حقوق الإنسان وظهور أشكال جديدة من التمييز مستهدفة مجتمعات أو ديانات معينة. وطالب المقرر الخاص بمزيد من التعبئة واليقظة على الصعيد الثقافي لمكافحة الإرهاب نظراً لزيادة الإنتاج الثقافي والأدبي والإعلامي بل والعلمي الذي يضيفي الشرعية على الثقافة والممارسات التمييزية. وشجع المقرر الخاص المنظمات غير الحكومية على مواصلة الالتزام بمناهضة جميع أشكال العنصرية والتمييز وهو الالتزام الذي أعربت عنه أثناء المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية بغية التأثير على المستوى الوطني على تنفيذ الوثيقة النهائية لهذا المؤتمر. وكان تبادل الآراء مع المنظمات غير الحكومية فرصة للحصول على بيانات عن أثر تدابير الأمن على السكان العرب المسلمين بعد أحداث ١١ ايلول/سبتمبر ٢٠٠١، وهي المسألة التي طلبت لجنة حقوق الإنسان من المقرر الخاص إعداد تقرير بشأنها.

١١ - وشارك المقرر الخاص أيضا في المنتدى الدولي الأول المعني بحقوق الإنسان الذي نظم بمبادرة من اليونيسكو وعقد في مدينة نانت (فرنسا) في الفترة من ١٦ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٤. وشدد المقرر الخاص في هذا الاجتماع الهام الذي ضم أكثر من ٩٠٠ مشارك من ٤٣ بلدا على عودة العنصرية وكرهية الأجانب وحدد العوامل التي تشكل في العمق في رأيه تراجع مكافحة العنصرية. ثم شرح كيف يمكن لمفهوم التنوع بمعناه التعددي وكذلك التعليم المشترك بين الثقافات أن يشكلوا حلا لمكافحة مشكلة العنصرية في أعماقها. وقال المقرر الخاص أنه يود لفت انتباه الجمعية العامة إلى أصالة منتدى نانت الذي ضم في آن واحد ممثلين عن الدول والمجتمعات المدنية والضحايا والمثقفين والباحثين فأدى إلى حوار ومناقشات مباشرة وغير رسمية بين أهم العاملين في مجال حقوق الإنسان. ودعا المقرر الخاص إلى تقديم دراسة عن العولمة ومكافحة جميع أشكال التمييز والاستبعاد. ويرى المقرر الخاص أن هذه الصيغة التكميلية للآليات القائمة ينبغي أن تستمر بل وتدعم وتشجع من قبل الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان وأن توافيهما بالنتائج النهائية.

١٢ - وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ شارك المقرر الخاص في الاجتماع الحادي عشر للمقررين الخاصين والممثلين الخاصين والخبراء المستقلين وممثلي الأفرقة العاملة التابعين للجنة حقوق الإنسان. ومن بين المقررات التي اعتمدت، يرى المقرر أن أكثرها مدعاة للاهتمام ما يهدف منها إلى مزيد من التنسيق بين المقررين الخاصين بما يسمح لهم بالاضطلاع بأعمال مشتركة يترتب عليها المزيد من النتائج. وجرى الاعتراف بأن التوقيع المشترك على الرسائل سواء كانت عاجلة أو غير عاجلة، والبيانات المشتركة عن الحالات التي تتطلب رد فعل فوري من جانب آليات حماية حقوق الإنسان بوصفها إجراءات راسخة

ينبغي أن تؤدي إلى التنسيق في إيفاد بعثات ميدانية مشتركة. وأشار المقرر الخاص بالمقرر الذي ينص على تشجيع رئيس لجنة حقوق الإنسان فيما يتعلق بحماية استقلال الإجراءات الخاصة ومراعاة التمثيل الجغرافي العادل في تسمية من يعهد إليهم بولايات. ويرى المقرر الخاص أن الاعتراف باستقلال منفذي ولايات اللجنة ودعمه يعد أيضا ضمانا لمصداقية اللجنة ومعيارا أساسيا لإقامة علاقات ثقة مع الضحايا الفعليين والمحتملين لانتهاكات حقوق الإنسان. وأوصى بأن تصبح الدورة السنوية للإجراءات الخاصة فرصة للاجتماع والحوار مع هيئات ومؤسسات الأمم المتحدة. ولاحظ المقرر الخاص مع الأسف، خلال زيارته للبلدان افتقار بعض هذه المنظمات للالتزام والعمل في مجال مكافحة العنصرية والتمييز. وفضلا عن ذلك يرى المقرر الخاص أنه يتعين على اللجنة ممارسة قدر أكبر من اليقظة الفعالة للتوصل إلى قبول أفضل من قبل الدول الأعضاء لمتطلبات ولاية المقرر الخاصين وبخاصة القبول السريع لطلبات الزيارة، والقدرة على النظر بطريقة موضوعية وبناءة في ملاحظاتهم النقدية ومتابعة توصياتهم. وفي هذا الصدد يرى المقرر الخاص أن أخلاقيات ولايته والحوار الذي بدأه مع سلطات البلدان التي قام بزيارتها والتوقعات التي أوجدتها لدى الضحايا الزيارة التي قام بها، تتطلب مشاركة أكثر منهجية من جانبه في متابعة تقريره وتنفيذ توصياته. ومن ثم فقد أبلغ سلطات البلدان التي زارها رغبته تقديم المساعدة في هذه المرحلة من ولايته. وأشاد المقرر الخاص في هذا الصدد برد حكومة كندا الإيجابي والبناء حول إجراء زيارة متابعة لتقريره. وفيما يتعلق ببرنامج المستقبل، قال أنه يأمل في تلقي، في أقرب وقت ممكن، الرد الإيجابي على طلباته الرسمية للزيارة من السلطات المختصة في الهند وباكستان ونيبال واليابان والاتحاد الروسي.

جيم - المهام في الميدان

١٣ - أنجز المقرر الخاص مهمة رسمية في كوت ديفوار في الفترة من ٩ إلى ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٤ ستكون موضوع تقرير تفصيلي يقدم إلى الدورة الحادية والستين للجنة حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠٠٥. وكان الهدف الأساسي من هذه الزيارة هو محاولة تحديد الحيز الموضوعي للعامل الإثني في الأزمة الإيفوارية. وجرت زيارة المقرر الخاص في ظروف ممتازة ماديا وسوقيا نتيجة التعاون التام من قبل السلطات الإيفوارية والتعاون النشط لأهم الفاعلين السياسيين والمدنيين في الأزمة الإيفوارية، وهي الظروف التي لا غنى عنها لمصداقية الزيارة وموضوعيتها. واجتمع المقرر الخاص أثناء زيارته بالسلطات العليا في البلد وبخاصة رئيس الجمهورية السيد لوران غاباغبو وكذلك رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي السيد لوران دونا فولوغو. وأصر المقرر الخاص على إدراج زيارته في إطار الدينامية الديمقراطية

الجارية وذلك باستقبال أهم العناصر السياسية في البلد بما في ذلك القوى الجديدة. كما اجتمع بالضحايا من السكان وممثلي المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والدبلوماسيين وممثلي المجتمعات المعنية. وزار المقرر الخاص بالإضافة إلى إيدججان كل من ياموسوكرو وبواكي ودوكوي وغانيوا وغيلغو.

١٤ - وخلص المقرر الخاص في أعقاب زيارته إلى أن كوت ديفوار نتيجة نسيجه المشترك بين الإثنيات ليست لديه تقاليد فيما يتعلق بكرهية الأجانب وإن شهد عبر تاريخه بعض التوترات الإثنية، ولكنه قد دخل الآن وفي سياق الأزمة الحالية في دينامية كراهية الأجانب. ويرى المقرر الخاص أن هذه الدينامية إنما هي نتيجة تداخل عدة عوامل قد تؤدي إذا لم تدرس بدقة وإذا لم يتم التوصل بصدها إلى حلول فعلية، إلى ظهور كراهية فعلية للأجانب أي إلى نظام يتعمق في الضمائر والتصرفات الفردية مفهوم كراهية الآخر، ثم يشكل بعد ذلك العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويترجم في القانون والمؤسسات. وفي إطار هذه العوامل، حدد المقرر الخاص أولاً التوتر الإثني الناجم عن الانتقال منذ عام ١٩٩٠ من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب في إطار تعدد الإثنيات. ويشكل تفعيل السياسة ووسائط الإعلام في سياق هذه المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية، إغراء للحصول على السلطة لم تتمكن العناصر السياسية من مقاومته. وكان التعبير الإيديولوجي لهذا الإغراء الإثني هو الظهور الموضوعي لمفهوم الإيفوارية الذي أصبح، أياً كان الدافع "الثقافي" المعلن لمن بدأه في سياق منافسة سياسية اتسمت بالتوتر الإثني، موضوع مناقشة وممارسة قائمة على التعصب العرقي. وأثر هذا المفهوم إلى حد بعيد على المناقشة السياسية وأفسد العملية الديمقراطية وشكل بطريقة ماكرة تصور العلاقات بين الإثنيات. وأدى اندلاع الحرب في سياق تفاهم فيه التعصب العرقي والطائفي إلى ترسيخ هذه التطورات وترسيخ دينامية كراهية الأجانب. ويرى المقرر الخاص أن الاتجاه نحو إدماج الإثنية والدين الذي لاحظته خلال إقامته وكذلك الشعور بعدم معاقبة مرتكبي أعمال العنف بدافع الكراهية الصريحة للأجانب وبخاصة من جانب أفراد قوات النظام وبعض عناصر القوات الجديدة والنظرة المتضاربة والمتعارضة للتنوع الثقافي والعرقي تعد كلها مظاهر مثيرة للقلق بوجه خاص فيما يتعلق بجزء العامل الإثني في النزاع الإيفواري.

١٥ - وإزاء عمق الأزمة السياسية والانقسام في النسيج المشترك بين الإثنيات يؤكد المقرر الخاص ضرورة إعلان جميع عناصر الأزمة الإيفوارية، وبخاصة المسؤولين السياسيين على أعلى المستويات في الدولة، رسالة واضحة تؤكد خطورة الانقسام العرقي. وتعرب عن الرغبة في مكافحة دينامية كراهية الأجانب في جميع مظاهرها وقمع جميع أعمال العنف المؤكدة. ويرى أيضاً أن أي حل سياسي دائم للأزمة التي تشهدها كوت ديفوار، يجب أن

يوأكب برنامج يعد بطريقة ديمقراطية للعودة إلى "حياة مشتركة وفقا للسمات الإفوارية" وحوار بين الطوائف، ويعتقد أن هذا الحل ضروري إذ أنه سيؤدي إلى المساهمة في إعادة بناء النسيج الاجتماعي والمشارك بين الإثنيات الذي يعاني حاليا من التفكك العميق. ويؤكد المقرر الخاص أيضا على أن حتمية إعادة بناء "الحياة المشتركة بين الطوائف" يجب أن تؤدي إلى النظر في المسائل الأساسية والحساسة وحلها من قبيل الملكية الزراعية أو منح الجنسية. ويجب عند إصلاح النسيج الإثني للمجتمع الإفواري أن يؤخذ في الاعتبار البعد الإقليمي الذي أثر إلى حد بعيد في تاريخ البناء المتعدد الإثنيات في كوت ديفوار وكذلك في سير الأزمة السياسية الحالية.

١٦ - أجرى المقرر الخاص في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤، جولة إقليمية في أمريكا الوسطى زار خلالها غواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا بدعوة من حكومة كل منها. ويود المقرر الخاص تقديم موجز لملاحظاته في كل بلد منها، علما بأن هذه الزيارة ستكون موضوع تقرير تفصيلي يقدم إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحادية والستين في آذار/مارس ٢٠٠٥. ومما يبرر هذه الجولة الإقليمية ضرورة أن يعمل المقرر الخاص على توضيح عاملين هاميين في إشكالية العنصرية التي تتسم بمعان خاصة في هذه المنطقة: عمق التراث التاريخي للعنصرية والتمييز، الركيزة الأيديولوجية لتنظيم الاسترقاق والاستعمار التي أثرت إلى حد بعيد في تشكيل المجتمعات في هذا الجزء من الكرة الأرضية، وأثر العنف السياسي الذي اتسم به التاريخ الحديث لأمريكا الوسطى على المجتمعات الأصلية والمنحدرة من أصول أفريقية والتي عانت من التمييز على مدى تاريخ طويل. ومن ثم فإن الأمر يتعلق ببلدان ذات سمات متماثلة من الناحية العرقية الديمغرافية وذات إرث تاريخي وسياسي مشترك. وهي بلدان تمر بمرحلة انتقالية نحو بناء السلام والترابط الاجتماعي وتدعيم الديمقراطية. ولذلك فإنها ذات أهمية خاصة بالنظر إلى تشكيل التعددية الإثنية والعرقية والثقافية وإدارتها.

١٧ - ولاحظ المقرر الخاص في البلدان الثلاثة، ثلاثة مظاهر تتسم بها كل حقيقة تمييزية عميقة: تطابق يثير القلق بين خريطة الفقر وخريطة المجتمعات الأصلية والمنحدرة من أصل أفريقي، والمشاركة الهامشية لمثلي هؤلاء السكان في هياكل السلطة - الحكومة والبرلمان والسلطة القضائية - وكذلك وجودهم الضئيل في هياكل وسائط الإعلام وصورهم الفولكلورية في محتوى هذه الوسائط. ولاحظ المقرر الخاص أيضا بدرجات متفاوتة في هذه البلدان ضعف الوعي بعمق وتأصل التمييز سواء على مستوى السلطات السياسية أو بين السكان بشكل عام. وسجل المقرر الخاص عبارات أدلى بها محدثوه من أفراد المجتمع المدني، كما حصل على تصريحات من أعضاء ومثلي جميع الطوائف المعنية بأن المجتمع في هذه

البلدان ما زال متأثراً إلى حد بعيد بالآراء العنصرية المسبقة والممارسات التمييزية إزاء السكان الأصليين، وهي الآراء المسبقة الموروثة عن الغزو الاستعماري ونظام الاسترقاق، اللذين أديا مع استرقاق هؤلاء السكان والتقليل من أهمية هويتهم وثقافتهم على أساس إيديولوجية عنصرية صريحة، إلى العمل صراحة على تهميشهم المستدام على الأضعدة السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي. ورغم إعلان مبدأ الطابع متعدد الثقافات لهذه البلدان فإن التراث والهوية الإسبانيين يسودان على حساب التراث الأصلي أو المنحدر من أصول أفريقية وأصلية، واللذين انحصرا في أبعادهما الفولكلورية. ويظهر بوضوح الرفض السياسي والثقافي والاجتماعي لحقيقة التعددية الإثنية في الحياة اليومية عبر أفعال تمييزية مثل الحظر المتكرر لدخول الأماكن المفتوحة للجمهور. وبعد رفض التعبير عن الهوية أحد أشكال التمييز الأكثر إثارة للنفور. كما أن عدم كفاية الخدمات العامة (وبخاصة التعليم والصحة والعدالة) في المناطق التي تعيش فيها هذه المجتمعات وعدم وجود ثنائية لغوية فعلية يشكلان تعبيراً موضوعياً عن عدم وجود اندماج اجتماعي وثقافي لهؤلاء السكان. وتظل مؤشرات الصحة والتعليم والسكن بالنسبة لهؤلاء السكان أقل منها بالنسبة لباقي سكان البلد.

١٨ - ولاحظ المقرر الخاص في غواتيمالا أن عملية تعزيز الديمقراطية ودعم السلام التي بدأت منذ حوالي ١٠ سنوات عقب توقيع اتفاقات السلام، قد شهدت تقدماً هاماً وبخاصة على الصعيد التشريعي والحماية المؤسسية لحقوق الإنسان. واعتمد قانون لمناهضة التمييز العنصري وحصل البلد على لجنيتين هامتين اللجنتين الرئاسية لحقوق الإنسان، واللجنة الرئاسية لمكافحة التمييز والعنصرية ضد الشعوب الأصلية. ويكمل المدعي العام وامرأة مدافعة عن المرأة الأصلية هذا البناء المؤسسي. وبدأ النظام القضائي في إجراء إصلاحات كيما ينأى بنفسه عن سيطرة السلطات الأخرى ويقترب من السكان، وينفصم عن دائرة عدم إنزال العقاب على مستحقيه التي سيطرت لفترة طويلة على بعض أنشطة الدولة والأفراد.

١٩ - وبدأت الحكومة في تنفيذ اتفاقات السلام التي يعد حل المشكلة العرقية بعدا هاماً من أبعادها. وصرح نائب رئيس الجمهورية الذي اجتمع به المقرر الخاص، بأنه يتبين استمرار وجود التمييز العنصري في المجتمع الغواتيمالي، وإن اقتصر من قبل السلطات السياسية التي اجتمع بها على تمييز ذي طابع اقتصادي والاجتماعي فقط. وأعربت الحكومة عن رغبتها في مواصلة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يسمح بمشاركة السكان الأصليين على جميع المستويات. ويدرس بذل جهد خاص في اتجاه الإدارة لتوعية الموظفين بصورة أكبر بالتنوع الثقافي للبلد، ليتسنى لهم اعتماد منظور متعدد الثقافات ومواقف غير تمييزية في علاقاتهم مع السكان. وخلافاً للحكومة السابقة، أعربت الحكومة الحالية عن استعدادها لإعمال أحكام اتفاقات السلام المتعلقة بالسكان الأصليين وبخاصة في مجال التعليم الثنائي

اللغة وتوفير خدمات الصحة وممارسة العدالة بلغات السكان المعنيين. وتبذل أيضا جهود لأخذ القانون العرقي في الاعتبار عند تسوية النزاعات التي يشترك فيها سكان أصليون. وأوصى المقرر الخاص الحكومة بالاعتراف على أعلى المستويات بالوجود المستمر للعنصرية والتمييز ضد المجتمعات الأصلية والمنحدرة من أصل أفريقي والعمل على تقييم أشكالهما ومظاهرها وأثرهما على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعي والثقافي والإعداد الديمقراطي لخطة وطنية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري على أساس إعلان وبرنامج عمل ديربان. ويجب الجمع بين مكافحة التمييز العنصري وبناء مجتمع متعدد الثقافات تعددا فعليا، أي مجتمع يشجع الإعراب عن الخصائص الثقافية والهويات والتفاعلات بين أفراد مختلف الطوائف والتعارف والاحترام المتبادلين. كما أوصى المقرر الخاص بأن تولي مختلف هيئات الأمم المتحدة العاملة في غواتيمالا حيزا هاما في إطار ولاياتها لمكافحة العنصرية والتمييز وكرهية الأجانب، وذلك عن طريق تشجيع سياسات وبرامج في هذا الصدد.

٢٠ - وفي هندوراس لاحظ المقرر الخاص، بصفة خاصة حالة الإهمال التي تعاني منها محافظة Gracias a Dios - التي تسكنها غالبية من الميسكيتو والغارنياغو - التي تفتقر للهيكل الأساسية الرئيسية للصحة والتعليم، وتعد مثالا على حالة تهميش هؤلاء السكان. ويتضح هذا التهميش في جملة أمور منها الحالة المزرية لصيادي الكركند وهم من ضحايا الخلل العقلي والجسدي الناجم عن المعدل الزائد عن الحد لبقاء الغواصات تحت الماء والذي يفرضه عليهم ملاك السفن دون مساعدة اجتماعية أو طبية وبخاصة في مدينة بويرتو لا مبيرا. وعلى ساحل الكاريبي يرى السكان من الغارنياغو الذين يحتفظون بهوية ثقافية قوية، إنهم مهمشون في مجتمع هندوراس ويخشون في المدى الطويل من فقدان لغتهم والسيطرة على أرض أجدادهم نتيجة عدم كفاية البرامج الثنائية اللغة وتنمية سياحية لا تحترم حقوقهم وهويتهم الثقافية. ويعاني السكان الأصليون أيضا من نقص الجهود الحكومية في مجال التعليم الثنائي اللغة.

٢١ - وبدأت حكومة هندوراس تتبين مدى خطورة حالة السكان الأصليين والغاريغونا مع عدم الاعتراف بواقع العنصرية والتمييز العنصري والعرقى وعمقها الثقافي. ويجب النظر إلى العدد المحدود للشكاوى من العنصرية الذي يحتج به على عدم وجود التمييز بوصفه دليلا على أن العنصرية قد أصبحت أمرا عاديا وعلى جهل الضحايا نتيجة صمت الحكومة إزاء حقوقهم وبخاصة عدم معاقبة التصرفات العنصرية. وجرت صياغة لحة مقتضبة اقتصادية واجتماعية وسياسية عن هؤلاء السكان بدعم من البنك الدولي، يرى المقرر الخاص وجوب استخدامها لتلبية احتياجاتهم. وأوصى المقرر الخاص بأن تعمل الحكومة بمزيد من الجدية على مكافحة التمييز العنصري عن طريق وضع خطط عمل تبرز بصورة أوضح أهمية التنوع العرقي

في البلد من أجل بناء مجتمع متعدد الثقافات قائم على المساواة الفعلية. واقترح المقرر الخاص أيضا اتخاذ تدابير فعالة للتصدي لأكثر الآثار وضوحا في مجال التمييز العنصري في مجالات التعليم والصحة والسكن. ويجب أن يدرس مستخدمو صيادي الكركند كيفية تعويضهم كما يجب توفير مزيد من الحماية للعاملين في هذا المجال. ويتعين على منظمة العمل الدولية إيلاء مزيد من الاهتمام بالحقوق النقابية لصيادي الكركند في هندوراس. وسيكون من الضروري أيضا القيام بحملة واسعة النطاق لمكافحة التمييز العنصري وزيادة سبل التقاضي المتاحة للضحايا.

٢٢ - وفي نيكاراغوا، كما في هندوراس ترى الحكومة عدم وجود عنصرية أو تمييز عنصري وأن التشابك الإثني والعرقى للسكان الناجم عن التزاوج المختلط يجعل هذه الظواهر غير محتملة الحدوث. إلا أن ممثلي السكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي يرون أنهم ضحايا العنصرية والتمييز العنصري. إن التمييز الذي تعرض له هؤلاء السكان على مدى التاريخ قد ضاعفه العنف السياسي الذي عانى منه هذا البلد وبخاصة نتيجة التفعيل السياسي والاجتماعي والعسكري لهؤلاء السكان من قبل جميع أطراف الصراع الداخلي في نيكاراغوا. وترجع شكواهم ضمن جملة أمور، إلى عدم احترام هويتهم الثقافية وحقوق الملكية الخاصة بهم وضعف استثمار الدولة في المناطق التي يسكنون بها وضآلة تمثيلهم في أجهزة السلطة. ولاحظ المقرر الخاص اختلاف بينا عرقيا واجتماعيا - اقتصاديا بين المناطق الواقعة على المحيط الهادئ وتلك الواقعة على المحيط الأطلسي. وتظل المناطق الواقعة على المحيط الهادئ ذات أغلبية ميسيسو - مع بعض التجمعات الأصلية - وتشهد نموا نسبيا في حين تظل المناطق الواقعة على الأطلسي وغالبيتها من السكان الأصليين والمنحدرين من أصول أفريقية، معزولة ومحرومة من الهياكل الأساسية الرئيسية. وكما هي الحال في غواتيمالا وهندوراس فإن خريطة الفقر والتهمة الاقتصادية والاجتماعية تتطابق مع خريطة التوزيع الجغرافي للسكان الذين يرون أنهم ضحايا التمييز. والاستقلال الذاتي الذي منح للمناطق الواقعة شمال الأطلسي وجنوبه قد أوجد ركائز مؤسسية تسمح لسكان هذه المناطق بالتخطيط والاضطلاع بتنميتهم الخاصة وإن كان عدم كفاية الموارد المالية المقدمة من الحكومة المركزية لم يسمح لهم بعد بالتمتع الفعلي بهذه اللامركزية.

٢٣ - ويرى المقرر الخاص مع تفهم الصعاب الاقتصادية التي تواجهها نيكاراغوا منذ أكثر من عقدين من جراء الصراعات الداخلية والكوارث الطبيعية التي أثرت عليها أنه يتعين على الحكومة البرهنة على مزيد من الاستماع للسكان الذين يجب الاعتراف بحالة التمييز الفعلية التي يعانون منها ومعالجتها من جميع جوانبها الثقافي والاقتصادي والاجتماعي عن طريق برنامج وطني لمكافحة العنصرية والتمييز وبناء تعددية ثقافية وديمقراطية قائمة على المساواة

والتفاعل. كما يجب إجراء تشاور أعمق بين المسؤولين وسكان المناطق المتمتعة بالحكم الذاتي على ساحل الأطلسي بغية تحديد المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلب تدخلا على سبيل الأولوية وتخصيص موارد ملائمة. ويرى المقرر الخاص أيضا أن عملية منح صكوك الملكية للسكان الأصليين يجب أن تراعي أعرافهم وعاداتهم والحرص عن طريق المفاوضات على عدم الإضرار بمصالحهم وحقوقهم المستمدة من أسلافهم. ويتعين على الحكومة في هذا الصدد دراسة التصديق على الاتفاقية (رقم ١٦٩) لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالشعوب الأصلية والمحاكم.

٢٤ - وفيما يتعلق بالمهام المقبلة بدأ المقرر الخاص مشاورات مع اليابان وباكستان والهند ونيبال والاتحاد الروسي التي يود زيارتها في وقت قريب، وهي المشاورات التي يرحو أن تتوصل إلى نتيجة وفقا لالتزام هذه البلدان فيما يتعلق بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب.

ثالثا - مظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

ألف - تصاعد كراهية الأجانب وضعف الحماية المتعلقة ببعض أوجه التمييز

٢٥ - تعتري مسألة التمييز عملية تحول عميقة سواء من جراء السياق الأيديولوجي الحالي أو نتيجة مجاها ذاته. فالسياق الأيديولوجي الذي تطغى عليه الآن الأولوية التي منحت لمكافحة الإرهاب لا يتضح في تمهيش مكافحة التمييز فحسب وإنما يتضح أيضا في ظهور أشكال جديدة من التمييز. فالتعبئة الدولية ضد التمييز العنصري والعنصرية وكراهية الأجانب والتي أكدها انعقاد مؤتمر ديربان وجسدها الإعلان وبرنامج العمل الصادرين عن هذا المؤتمر قد تأكلت بل وهمشت نتيجة للأولوية الدولية التي منحت لمكافحة الإرهاب وبخاصة في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المؤسفة. ومن ناحية أخرى فإن ماهية التمييز في حد ذاتها قد تعرضت نتيجة هذا الخلل في التوازن الأيديولوجي والسياسي إلى تعقد طبيعتها الخاصة من جراء إدماج العنصر أو العرق مع العامل الديني والثقافي.

٢٦ - وهذان التطوران يلقيان الضوء على بعد أساسي من أبعاد التمييز كثيرا ما يتم حجبه وهو عمقه الثقافي. إن تعزيز الأساس الاقتصادي والاجتماعي للتمييز الذي ما زال يتضح في استمرار العلاقة بين التمييز والفقر والتهميش الاجتماعي يواكبه حاليا طغيان العوامل الأيديولوجي والثقافي والأخلاقي. وكذلك ظهور أشكال جديدة من التمييز ضد: اللاقومي والمهاجر واللاجئ و"الغريب المستغرب". بمظهره الإثني والثقافي والديني. ويعرب المقرر

الخاص في هذا السياق عن قلقه البالغ إزاء البعد الإثني لعملية الإبادة التي شهدتها بوروندي في مخيم اللاجئين بالقرب من الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية ويؤكد الضرورة الملحة لا لمعاقبة المسؤولين فحسب وإنما أيضا لاتخاذ تدابير حماية دولية من أجل الأقليات التي تقيم في هذه البلدان.

٢٧ - ويؤدي هذا المناخ الأيديولوجي الجديد إلى رد فعل يتمثل في دينامية انطواء على الهوية تترجم آثارها المنحرفة إلى صراعات ثقافية وبخاصة إلى ممارسات تمييزية جديدة تستهدف طوائف وإثنيات وديانات وتقاليد روحية. ويشكل تآكل الرقابة السياسية والأخلاقية فيما يتعلق بالتصميم على مكافحة العنصرية والتمييز سمة تثير القلق من سمات هذا المناخ الأيديولوجي الجديد، ويؤدي إلى صدع في جبهة ضحايا التمييز، عن طريق التقوقع على الهوية والانطواء على المأساة الشخصية. كما تؤدي ظاهرة التقوقع هذه بل والتنافس بين الضحايا إلى إضعاف فاعلية المعركة ضد التمييز في بعدها التضامني العالمي. وفي فرنسا عندما قيل إن اعتداء معاديا للسامية وقع في إحدى وسائل النقل العام وادعي ارتكابه بواسطة شباب عرب وأفريقيين قيل إنهم رسموا صلبانا معقوفة على جسد امرأة شابة، ثم اتضح فيما بعد أنه من بنات أفكارها، انبرت وسائل الإعلام والطبقة السياسية في أعلى مستوياتها ودون التحقق من الأمر لوصف هؤلاء الشباب علنا وبصورة متكررة بأنهم المرتكبون الرمزيون والمعتادون لهذه "الجرمة". وهذا الحادث المعروف باسم "حادث قطار الركاب في باريس" (RER C) يبرهن بصورة مؤسفة على التفعيل السياسي والإعلامي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب كما يبرهن على "التجريم الرمزي والمعتاد" لبعض الطوائف والجماعات الإثنية ويشكل في النهاية تأييدا لعمق الثقافة والعقلية العنصرية والتمييزية في بعض الدوائر ذات النفوذ في عالم السياسة والإعلام والثقافة. وقد شاهدنا في تصريحات بعض رجال السياسة وفي مقالات وتعليقات الصحافة ظهور عبارات ومفاهيم لوصف مجموعات وطوائف بأسرها، أخذت من أعماق الجدلية العنصرية القائمة على التمييز. إن هذا الحادث ينبغي أن يشكل إنذارا فعليا بالخطر فيما يتعلق بضرورة وإلحاح تحديد أخلاقيات لمكافحة العنصرية والتمييز على أساس القيم العالمية لهذه المعركة والمساواة بين ضحاياها والحسم في معالجتها، وإلا أدت بعض أشكال هذه المعركة ضد العنصرية والتمييز إلى تعزيز هذه الآفات بطريقة ملتوية. وفي السياق الحالي الذي يتميز بالمغالاة في العامل الأمني والتقوقع على الهوية، أصبح التفعيل السياسي للإثنية والعرق ثم رفض التنوع الثقافي في النهاية يشكلان البرنامج الانتخابي لعدد متزايد من الأحزاب السياسية في جميع أنحاء العالم. وكثيرا ما يوجد على خلفية ادعاء إيثار كل ما هو قومي برنامج سياسي يقوم على كراهية الأجانب والعنصرية والتمييز ويسعى إلى الحصول على الشرعية.

٢٨ - إن ما نشهده الآن هو محاولة اتخاذ موقف جديد لإضفاء الشرعية على العنصرية وكرهية الأجانب وبخاصة عن طريق تأكيد استحالة إلغاء التنوع الثقافي أو العرقي أو الديني. وهذا الموقف الذي كثيرا ما يعلنه رجال السياسة قد أصبح أكثر اتساما بطابع العقلانية والتنظير لدى بعض التيارات الهامة في عالم الثقافة. ويعد صاموئيل هانتنتون مثالا على ذلك. وكتابه الأخير *Who are we*^(١) يؤكد أن وجود السكان من أصل أمريكي جنوبي المهاجرين إلى الولايات المتحدة "Latinos" يشكل تهديدا للهوية الأمريكية. وهو يعمق بذلك الانقسام المفضي إلى النزاع والناجم عن تنظير صدام الحضارات ويضع شكل جديد للتمييز "le Latino" (اللاتيني). وفي هذا السياق يشكل انتشار الخطاب العنصري القائم على التمييز تحريفا مزدوجا للمثل الأعلى الديمقراطي، حيث يتم نشره بالوسائل التكنولوجية الجديدة في مجال الاتصالات من قبيل شبكة الإنترنت وعن طريق تفعيل حرية التعبير والرأي، بل والأكثر خطورة عن طريق ترسيخه وسيطرته على تشكيل المناقشة السياسية وتأثيره على الأحزاب السياسية ذات التقاليد الديمقراطية العريقة، وإضفاء طابع الشرعية عليه من قبل العالم الثقافي والجامعي. إن الميدان الحالي للتمييز وتزايد في الواقع، الذي يفصح عن النموذج الجديد للعلاقة المتزايدة بين العنصرية وكرهية الأجانب، يؤكد رسوخ التمييز حتى في البلدان التي برهنت على الإرادة السياسية والديمقراطية التي لا مرء فيها ووضعت متأثرة بتجربتها التاريخية استراتيجية قانونية كاملة ضد العنصرية. وقد أصبح من الواضح أن الترخيص القانوني بحقوق الإنسان وإن كان أساسيا بالتأكيد كأداة واقعية للتقدم والتعبير عن عالمية هذه الحقوق لم يعد يسمح بإلغاء أو حتى باستيعاب المصادر العميقة للثقافة والعقلية القائمتين على التمييز. والمجالات الجديدة لمكافحة العنصرية وأوجه بناء الهوية ونظم القيم والصور والمفاهيم تطرح مسألة تجديد أو تعميق حقوق الإنسان. ويجب بالتالي من الآن فصاعدا تعزيز أنشطة حقوق الإنسان وتجديدها عن طريق دراسة المصادر العميقة للعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب. والمقرر الخاص يذكر في هذا السياق بأهمية الجبهة الثقافية للمعركة ضد العنصرية وبتوصيته بشأن الطابع الملح لوضع استراتيجية ثقافية وأخلاقية لمناهضة العنصرية تستهدف أساسا المصادر العميقة وغير الملموسة للثقافة العنصرية وهي علم العادات والقضاء على العنصرية من جذورها ومجالات نموها: الآراء والمفاهيم والصور والمدرجات أن التحذير الذي وجهه برتولد بريخت يعد في الوقت الحالي آتيا وأكثر من أي وقت مضى وهو القائل عقب الحرب العالمية الثانية "إن الرحم الذي أنجب الوحش البغيض لم يفقد بعد خصوبته".

(١) صموئيل هانتنتون، *Who are we? The Challenges to America's National Identity*, Simon & Shuster Publisher, 2004.

باء - الدعاية العنصرية على شبكة الإنترنت

٢٩ - ما زالت شبكة الإنترنت، منذ النصف الثاني للتسعينات، تستخدم كأداة للترويج على نطاق واسع للبيانات الحاقدة التي تصدرها المنظمات القائمة على العنصرية وكراهية الأجانب. وتوجد اليوم عدة آلاف من المواقع التي تقوم بالدعاية العنصرية وتنتشر كراهية الأجانب والتعصب المرتبط بهما، بينما لم يكن هناك سوى موقع واحد في عام ١٩٩٥ حسب ما جاء في تقرير مركز سيمون وايسنتال. ويوصي برنامج عمل ديربان الذي اعتمد بتوافق الآراء في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الدول بتشجيع وسائل الإعلام على اتخاذ تدابير للتنظيم الذاتي تسمح بمكافحة استخدام الإنترنت لأغراض عنصرية وفرض جزاءات قانونية على التحريض على الحقد العنصري (A/CONF.189/12 و Corr.1، الفقرات ١٤٤ إلى ١٤٧). كما تحتاج مكافحة استخدام الإنترنت في الدعاية للعنصرية والتمييز إلى إيجاد حل يتفق والقانون الدولي، يؤدي إلى التغلب على التناقض القائم بين احترام حرية التعبير واحترام قيم ومبادئ القانون الدولي وبخاصة إدانة التمييز والعنصرية. ورأت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في قرارها ١٤٣٨ (٢٠٠٠) "وجوب اعتماد تشريع - في حالة عدم وجوده - لمخاطر التحريض الشفوي أو الخطي على العنصرية ومعاداة السامية وكراهية الأجانب؛ إن حرية التعبير لا يمكن أن تستخدم كذريعة لمثل هذا التحريض".

٣٠ - وأشار المقرر الخاص في هذا السياق باعتماد مجلس وزراء مجلس أوروبا في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ البروتوكول الإضافي لاتفاقية البريمة الحاسوبية المتعلقة بتجريم أفعال العنصرية وكراهية الأجانب المرتكبة من قبل نظم إعلامية. وقد وقعت ٢٣ دولة على هذا البروتوكول الذي لم يدخل حيز النفاذ بعد والذي يحدد الأسس القانونية المشتركة بين الأطراف لقمع نشر مواد خطية أو صور أو أي شكل من أشكال الإغراب عن آراء أو نظريات تنطوي أو تشجع على الكراهية أو التمييز أو العنف ضد شخص أو مجموعة أشخاص بسبب العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو العرقي أو الدين. ويتضمن البروتوكول كذلك أحكاما تتناول التعاون الدولي ضد الدعاية للعنصرية أو لكراهية الأجانب بالوسائل الإعلامية. ويأمل المقرر الخاص أن يتسنى اعتماد نص مماثل على الصعيد الدولي في شكل بروتوكول إضافي للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري حتى يتسنى لعدد أكبر من الدول اعتماد تدابير قانونية لقمع استخدام الإنترنت لأغراض تتسم بالعنصرية وكراهية الأجانب.

٣١ - بيد أن الاختلافات لا تزال قائمة حول أفضل استراتيجية لمكافحة ظاهرة بث الرسائل العنصرية على الإنترنت، ولا سيما حول ضرورة اعتماد تدابير قانونية لهذا الغرض.

وقد اتضح ذلك من المناقشات التي دارت خلال مؤتمر عقده منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يومي ١٦ و١٧ حزيران/يونيه في باريس بشأن العلاقة بين الدعاية العنصرية على الإنترنت والجرائم المرتكبة بدافع الكراهية. فهذه المناقشات أثبتت وجود خلاف بين الولايات المتحدة التي تعترض على أي ضوابط تنظيمية مستندة في ذلك إلى حرية التعبير، وبين البلدان الأوروبية التي تحبذ اعتماد سياسة للرقابة والعقاب. ولم تتضمن استنتاجات هذا المؤتمر توصيات بتدابير ملموسة، ولكنها دعت إلى زيادة تثقيف المستعملين في مجال التسامح، وإلى تعزيز التعاون بين جميع العناصر الفاعلة، وبخاصة نشاط المنظمات غير الحكومية والرابطات العاملة في مجال مكافحة نشر الدعاية العنصرية ومعاداة السامية وكراهية الأجانب على الإنترنت.

جيم - العنصرية والرياضة

٣٢ - إن تصاعد العنصرية يلاحظ أيضا على صعيد الرياضة. وقد وقعت أحداث بصورة خاصة في ملاعب كرة القدم الأوروبية. وخلال مباراة أوروبا ٢٠٠٤ بين فرنسا وكرواتيا في البرتغال كانت هناك "هتافات تفتقر إلى التهذيب" وألفاظ سباب بالغة مثل "عد إلى أفريقيا"، وجهت أكثر من مرة للفريق الفرنسي وبخاصة إلى سيلفان ويلتورد. واشترك أكثر من ١٠٠٠ مشجع كرواتي في هذا السباب العنصري في حين رفعت رايتان كرواتيتان رسم عليها الصليب السلتي كرمز للحركة الدولية "القوة البيضاء". كما وقعت حوادث ذات طابع عنصري بين اللاعبين. وفي عام ٢٠٠٣، حرم رئيس فريق الركي لاعب ركي من جنوب أفريقيا، من المشاركة في مباريات العالم لرفضه تقاسم غرفته مع لاعب أسود بالفريق. وشهدت أوروبا الشرقية مظاهرات معادية للسامية من جانب أنصار جمعيات رياضية منادين بعضهم البعض بلفظة "يهود" ورفعوا لافتات للنازية الجديدة والفاشية الجديدة في الملاعب وتندس منظمات عينية متطرفة في بعض الملاعب حيث تقوم حاليا بنشر دعايتها العنصرية ولافتاتها. واتخذت بعض البلدان تدابير لمكافحة هذه الظاهرة. ففي إيطاليا مثلا يشكل وجود لافتات عنصرية سببا لإلغاء المباراة. كما توجد العنصرية أيضا في ملاعب كرة المضرب فقد تعرضت سيرينا وليامز بوجه خاص أكثر من مرة لعبارات السخرية والتهكم خلال جولة رولاند - غاروس نصف النهائية عام ٢٠٠٣. وقالت إن هذه التصرفات قد حدثت بدافع العنصرية.

٣٣ - إن تعاون الاتحاد الدولي لرابطات كرة القدم واللجنة الأولمبية الدولية لا غنى عنه لمكافحة تصاعد العنصرية في ملاعب كرة القدم وغيرها من المحافل الرياضية. وقد اتخذ الاتحاد تدابير في هذا الصدد وبخاصة عقد مؤتمر بوينس آيرس في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠١ المعني بالعنصرية والذي أدى إلى اعتماد قرار يقضي "بإشراك جميع الأشخاص المشاركين بصورة

مباشرة أو غير مباشرة في رياضة كرة القدم، على جميع المستويات وفي كل البلدان، في عمل منسق بغية تبادل الخبرات لمكافحة جميع مظاهر العنصرية في رياضة كرة القدم بصورة فعالة ونهائية ومعاقبة ومجازاة كل شخص يتبين أنه ارتكب أفعالا عنصرية بأي شكل من الأشكال“. كما نظم الاتحاد في عام ٢٠٠٢ يوم الاتحاد الدولي لرابطة كرة القدم المناهضة للعنصرية والتمييز العنصري الذي شهد نشاطات متعددة أعربت بوضوح عن رفض العنصرية والتمييز في لعبة كرة القدم وفي المجتمع بعامه. وفي آذار/مارس ٢٠٠٣ اعتمدت اللجنة التنفيذية التابعة للاتحاد قاعدة جديدة مفادها أن المصافحة اليدوية بين لاعبي الأفرقة المتنافسة في نهاية المباراة ستصبح جزءا لا يتجزأ من البروتوكول الرسمي لكأس رابطة الاتحاد وتعد هذه ”اللفتة البروتوكولية النهائية“ بمثابة دعوة إلى إشاعة الروح الرياضية بين أنصار الأفرقة الرياضية حيث تذكروهم بأن رياضة كرة القدم رياضة يسودها احترام الخصوم والحكام.

٣٤- فضلا عن الاتحاد الدولي لرابطة كرة القدم شرع اتحاد الرابطة الأوروبية لكرة القدم في تعزيز حملته ضد العنصرية وأصدر في إطارها في تموز/يوليه ٢٠٠٣ دليلا خاصا بمكافحة العنصرية لمساعدة أوساط كرة القدم على التصدي لهذه الآفة وذلك بالاشتراك مع شبكة كرة القدم الأوروبية لمناهضة العنصرية. وتواصل شبكة كرة القدم الأوروبية لمناهضة العنصرية تنظيم كأس العالم لمناهضة العنصرية، سنويا في مونتشيوي بإيطاليا وهو حدث ثقافي ورياضي في آن واحد يلتقي فيه فنانون ولاعبون غير محترفين أوروبيون ومنتمون إلى جماعات مهاجرة.

٣٥- وتعد التدابير التي اتخذها الاتحاد الدولي لرابطة كرة القدم واتحاد الرابطة الأوروبية لكرة القدم خطوات هامة للحد من العنصرية في ملاعب كرة القدم. إلا أن من الضروري أن تتخذ اللجنة الأولمبية الدولية والاتحاد الدولي لكرة المضرب مثل هذه التدابير. ومن الضروري إيجاد تعاون نشط في هذا الصدد بين المحافل الرياضية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة وكذلك مع الدول الأعضاء. ويود المقرر الخاص الإشارة إلى الأحداث العنصرية التي تقع في الوسط الرياضي والتدابير التي اتخذتها المحافل الرياضية في هذا الصدد ويدعو إلى تعاون المحافل الرياضية في هذا المجال.

دال - مظاهر العنصرية المرتبطة بمعاداة السامية وكراهية الإسلام

٣٦- في السياق الأيديولوجي لمكافحة الإرهاب عقب ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أصبحت الدائرة الدينية محالا يجري فيه بحرية متزايدة التمييز العنصري والعنصرية. وقد تم البرامج بين الثقافة والدين والعرق والأصل حتى أصبحت كلها هدفا لأعمال تمييز متعمدة. فضلا عن ذلك فإن ظهور فكر جديد معلن وعام لتبرير العنصرية والتمييز وإستفاء الطابع

الشرعي عليهما من أجل اعتبارات أمنية أو دفاعية عن "هوية مهددة" يشكل رفضا للتعددية الإثنية والثقافية والدينية وبترحم في ممارسات تمييزية تتسم بكرهية الأجانب وتتفاوت خطورتها حسب البلدان. ومن ثم أصبح مثقفون بارزون ورواد في مجال الرأي مثل أوريانا فالتشي وهي صحفية وكاتبة إيطالية مقيمة في نيويورك يجمعون بين كراهية الإسلام والإرهاب والعنف. وفي كتابها الأخير *La face de la raison*^(٢)، تزايد في إعرابها عن كراهيتها للإسلام وتصف الأمم المتحدة بأنها "محبية للإسلام" وتقول "هذه الأمم المتحدة هي التي اخترعت مع الاتحاد الأوروبي الغني عن كل وصف جرائم تسمى "كراهية الإسلام والقدح فيه". وشتت بعد ذلك هجوما على المقرر الخاص وقالت إن ما جاء في تقريره الأخير إلى اللجنة عن حالات العنف الجسدي واللفظي الذي تعرض له المسلمون في أمريكا وأوروبا بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ "إنما هي محض افتراءات". وبعد سلسلة أخرى من الهجوم على المقرر الخاص اختتمت قائلة إن تقرير المقرر الخاص لا يعدو أن يكون جزءا صغيرا من حكم بالإدانة من قبل شخص كان من دهاقنة الدفاع عن محمي السوفيات السابقين في اليونسكو. وفي جنيف طلب دودو من "محكمة تفتيش" تابعة للأمم المتحدة وضع "استراتيجية ثقافية للقضاء على الإيديولوجيات التي تقدح في الإسلام وللتشجيع على عقد مؤتمر عالمي لمراقبة الطريقة التي يكتب بها التاريخ أو يدرس". وفضلا عن ذلك فإن إنكار تصاعد معاداة السامية يؤدي إلى تزايد التحريفية التاريخية عن طريق مثقفين وقادة سياسيين من اليمين المتطرف.

٣٧ - إن إعلان ديربان يؤكد بصورة حاسمة تزايد معاداة السامية وكراهية الإسلام في العديد من مناطق العالم، وكذلك ظهور حركات عنصرية وقائمة على العنف بدافع من العنصرية والآراء الداعية إلى التمييز ضد الطوائف اليهودية والمسلمة والعريضة (A/CONF.189/12et Corr.1، الفقرة ٦١) وأكدت الجمعية العامة هذا التحليل في قرارها ١٦٠/٥٨ عن الجهود المبذولة على المستوى العالمي للقضاء التام على العنصرية والذي لاحظت فيه مع بالغ القلق تزايد معاداة السامية وكراهية المسيحية والإسلام في مختلف مناطق العالم وكذلك ظهور حركات عنصرية وعنيفة تابعة من العنصرية وآراء قائمة على التمييز إزاء الطوائف العربية والمسيحية واليهودية والمسلمة.

٣٨ - وأكد المقرر الخاص في تقريره إلى لجنة القانون الدولي في دورتها الستين هذا التصاعد الأخير المثير للقلق لمعاداة السامية ورأى أهمية النظر المتعمق في معاداة السامية وكذلك كراهية الإسلام وأسبابهما العميقة ومظاهرها وطرق وسبل القضاء عليهما. وأوصى المقرر الخاص

(٢) أوريانا فالتشي "La force de la raison"، ميلانو، ريزولي، ٢٠٠٤.

أيضا بأن تؤيد اللجنة رسميا طلبه الخاص بتقديم تقرير عن كراهية الإسلام وكذلك عن معاداة السامية إلى كل دورة من دوراتها. وفي تقريره عن حالة السكان المسلمين والعرب في مختلف مناطق العالم والمقدم إلى اللجنة في هذه الدورة، أكد المقرر الخاص أهمية اتخاذ إجراء حاسم ومنهجي ضد جميع مظاهر العنصرية ومعاداة السامية وكراهية الإسلام ودعا اللجنة بالتالي إلى التوصية بإنشاء، عن طريق مفوضية حقوق الإنسان، هيئة لرصد الظواهر المعاصرة للعنصرية ومعاداة السامية وكراهية الإسلام، تكلف بوضع منهجية علمية للقياس الدقيق لهذه الظواهر وتقدم بالتعاون مع المقرر الخاص تقريرا سنويا عن هذه الظواهر، إلى اللجنة وإلى الجمعية العامة.

٣٩ - وفي الخطاب الذي ألقاه الأمين العام بمناسبة افتتاح الحلقة الدراسية حول معاداة السامية التي نظمتها الأمم المتحدة في نيويورك في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ذكر الأمين العام بأن لجنة حقوق الإنسان قد طلبت إلى المقرر الخاص النظر في حالة السكان المسلمين والعرب في مختلف مناطق العالم مع إيلاء اهتمام خاص لأوجه العنف ووسائله التي تتعرض لها أماكن العبادة الخاصة بهم ومراكزهم الثقافية وتجاراتهم ومشاريعهم وممتلكاتهم. وأوصى مؤكدا الاقتراح الأساسي للمقرر الخاص بأن يعمل هذا الأخير وكذلك المقرر الخاص المعني بالتعصب الديني "بنشاط لاستكشاف سبل مكافحة معاداة السامية بطريقة أكثر فعالية في المستقبل".

٤٠ - ويرى المقرر الخاص في هذا السياق أن موقف الأمين العام يبرر ما جاء في قرار اللجنة ٦/٢٠٠٤ الذي يأذن له بتقديم تقرير إلى الدورة القادمة للجنة عن كل شكل من أشكال التمييز التالية: كراهية الإسلام ومعاداة السامية وكراهية المسيحية. وينوي المقرر الخاص في هذا الصدد أن ينظم في برشلونة وبالتعاون مع مركز اليونسكو في كاتالونيا، حلقة دراسية لخبراء رفيعي المستوى يستخدم نتائجها كأساس لتقريره عن هذه المسائل.

رابعا - التدابير التي اتخذتها أو تتوخى اتخاذها حكومات أو هيئات قضائية أو جهات أخرى

ألف - كندا

٤١ - يشيد المقرر الخاص بخطة العمل الجديدة لمكافحة العنصرية التي تعمل كندا الآن على الانتهاء من إعدادها والتي أبلغته الحكومة إياها خلال زيارته الأخيرة لكندا. وتشجع هذه الخطة تعاوننا الوثق بين الحكومات والمنظمات المجتمعية والمؤسسات السياسية والأفراد. وتقوم على سبعة مجالات ذات أولوية هي: الاعتراف بالماضي ومساعدة الفئات الضعيفة وضحايا

العنصرية والتمييز المرتبط بها ووضع نهج تجديدية لمكافحة العنصرية ودمج التنوع وتعزيز دور المجتمع المدني وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي وتعليم الأطفال والشباب مكافحة العنصرية ومكافحة الكراهية والآراء المسبقة. ومن شأن زيارة المتابعة التي سيقوم بها المقرر الخاص ووافقت عليها الحكومة الكندية أن تسمح بالتفاعل بين هذه الخطة وتقرير المقرر الخاص وتوصياته.

باء - سويسرا

٤٢ - في تموز/يوليه ٢٠٠٣، أصدرت المحكمة الاتحادية قرارا يقضي بعدم البت في طلبات الجنسية عن طريق الاقتراع. وتود المحكمة التأكد بذلك من احترام الحظر المدرج في الدستور لجميع أوجه التمييز في إجراءات منح الجنسية. وترى اللجنة الاتحادية السويسرية لمناهضة العنصرية أن هذا القرار سيسهم في منع التمييز والاستبعاد على أساس أسباب عنصرية لأشخاص يودون الحصول على الجنسية السويسرية. وتؤكد المحكمة أيضا وكضمانات إضافية في حالة رفض الجنسية على ضرورة تقديم مبررات خطية.

٤٣ - وفي مجال المبادرات الإرشادية، نشرت اللجنة السويسرية ملفا بالمساعدات الإرشادية في شكل إعلانات يدور حول الممارسة ويتصدى لأشكال مختلفة من العنصرية ومعاداة السامية وكراهية الأجانب. ويقدم هذا الملف لطلبة المدارس والمعلمين أدوات تشجعهم على مواجهة العنصرية ومواجهة نشطة وتحثهم على التفكير القائم على النقد الذاتي لطريقة تصرفهم الخاصة.

جيم - هولندا

٤٤ - أشاد المقرر الخاص باعتماد قانون في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤ لإعمال مبدأ المساواة في المعاملة بين الأشخاص، بغض النظر عن أصلهم العرقي أو الإثني، ووضع إطار عام للمساواة في المعاملة في مجال العمل والمهنة. واعتمدت هولندا أيضا تعديلات جديدة للقانون الجنائي تنص على فرض أقصى العقوبات فيما يتعلق بالتمييز العنصري المؤسسي. إلا أن المقرر الخاص أعرب عن بالغ القلق إزاء الأثر المترتب بالنسبة لمكافحة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب على التدابير البالغة القسوة لطرد المهاجرين غير الشرعيين التي تدرسها الحكومة، وطلب إليها العمل على إعادة النظر في جدوى هذه التدابير، انطلاقا من التزامها المعلن لمكافحة العنصرية.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٤٥ - سيقدم المقرر الخاص إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحادية والستين توصيات تفصيلية عن المسائل ذات الصلة بولايتيه وبخاصة في أعقاب الزيارات التي سيقوم بها. وهو يود أن يطلب إلى الجمعية العامة ما يلي:

- أن تدرج من الآن فصاعدا في مكافحتها للعنصرية والتمييز وكراهية الأجانب، عامل التعقيد الناجم في الأشكال الجديدة للعنصرية عن دمج العناصر الديني والثقافي والإثني أو العرقي.
- أن تأخذ في الاعتبار الأهمية المتزايدة للجبهة الثقافية في المعركة ضد العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب ولضرورة وضع استراتيجية ثقافية لهذه المعركة في مجال الآراء والمفاهيم والصور والإدراك ونظم القيم وأن توجه نظر الدول الأعضاء إلى ذلك.
- أن تشجع، في ضوء الحدث المسمى "RER C" في فرنسا رفض التفعيل السياسي والإعلامي والثقافي لمكافحة جميع أشكال العنصرية أن تشجع أيضا أخلاقيات هذه المكافحة على أساس قيم العالمية والمساواة والموضوعية.
- أن تلفت انتباه الدول الأعضاء إلى ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة التشريعية والعقائدية والإعلامية والتعليمية حتى لا تفضي المكافحة المشروعة ضد الإرهاب إلى أشكال جديدة من التمييز ضد ديانات أو ثقافات أو إثنيات أو سكان بعينهم أو إلى إيجاد مثل هذه الأشكال.
- كما يدعو الجمعية العامة، في إطار تنفيذ برنامج عمل ديربان إلى إيلاء الاهتمام لأشكال التمييز الجديدة التي تؤثر بخاصة على المهاجرين واللاجئين وغير المواطنين وتؤدي إلى إضعافهم بصورة خاصة.
- ويدعو الجمعية العامة إلى لفت انتباه الدول الأعضاء إلى تزايد كراهية الأجانب وإلى أن التأصيل القانوني لحقوق الإنسان وهو أساسي بلا جدال بوصفه أداة للتعبير عن الطابع العالمي لهذه الحقوق، لم يعد كافيا للقضاء على الجذور العميقة للثقافة والعقلية الداعية إلى التمييز. ويجب أن يواكب عمل حقوق الإنسان، من الآن فصاعدا تفكير في الجذور الثقافية العميقة للعنصرية.
- ويدعو الجمعية العامة من ناحية إلى استرعاء انتباه جميع الدول الأعضاء إلى تزايد العنصرية في مجال الرياضة ومن ناحية أخرى، إلى دعوة المحافل الرياضية

الدولية إلى اتخاذ التدابير المناسبة للقضاء على ذلك والتعاون في هذا الصدد مع الآليات ذات الصلة في مجال حقوق الإنسان وبخاصة لجنة القضاء على التمييز العنصري والمقرر الخاص.

- ويدعو الجمعية العامة في النهاية إلى توجيه انتباه الدول الأعضاء إلى ضرورة اتخاذ تدابير ضد نشر الرسائل القائمة على التمييز العنصري وكراهية الأجانب على شبكة الإنترنت وذلك عملاً بالفقرات ١٤٤ إلى ١٤٧ من برنامج عمل ديربان.